آراء

مقايضة في رمال الصحراء

نواف التميمي

بعد هزيمة الدولة العثمانية وتفكيك أوصالها، في الحرب العالمية الأولى، جرى تقسيم تركة «الرجل المريض» في المنطقة العربية بين الدول الحليفة، بموجب اتفاقية لوزان عام 1924، والتي أسفرت عن حصول بعض الولايات العثمانية السابقة على استقلالٍ منقوص، كمصر والسودان ونجد والحجاز، ووضع ولاياتٍ أخرى تحت الانتداب البريطاني، كالعراق وفلسطين، وثالثة تحت الانتداب الفرنسي، كسورية ولبنان. وخضعت ولايات أخرى لنظام الحماية الفرنسية، كتونس ومراكش ومشيخات الساحل، كما وضع جنوبي شبه الجزيرة العربية وعدن تحت الحماية البريطانية. بعد ذلك، قامت الدول المنتدبة بتحويل الحدود الإدارية في المنطقة العربية إلى حدود لها صفة سياسية، تفصل بين مناطق الانتداب، بموجب معاهدات توزيع مناطق النفوذ، كمعاهدة «سايكس بيكو» بين فرنسا وبريطانيا. بعد حصول الدول العربية على الاستقلال، بدءاً من العام 1941، ظلت الحدود السياسية التي رسمتها الدول الاستعمارية مفروضةً كأمر واقع على الدول العربية التي لم تشارك في تعيين تلك الحدود وتخطيطها. وشكّلت «حدود الاستعمار»، منذ ذلك التاريخ، مناطق رخوة في الخريطة العربية، تسببت في خلافاتٍ كثيرة بين الدول العربية، وصلت، في حالات كثيرة، إلى نزاعاتٍ مسلحة. وهكذا صارت حلايب منطقة نزاع حدودي بين مصر والسودان، وصارت «أبيي» منطقة نزاع مزمن بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، حتى بعد انفصال الجنوب عن الشمال. ويتصارع المغرب وجبهة بوليساريو في الصحراء الغربية التي يسيطر المغرب عليها، ويديرها بصفتها الأقاليم الجنوبية، بينما ترفض «بوليساريو»، بدعم جزائري، هذه السيادة المغربية على الصحراء، وتعلن «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» المعلنة من طرف واحد. ويتنازع العراق والكويت على منطقة خور عبد الله الواقعة بين جزيرتي بوبيان وورية الكويتيتين وشبه جزيرة الفاو العراقية. وهناك نزاعاتٌ حدوديةٌ بين الأقطار العربية تخبو سنوات طويلة، ثم تنفجر في لحظات تاريخية، مثل النزاعات الحدودية للسعودية مع كل جيرانها، والنزاعات الحدودية بين تونس وليبيا على الجرف القارّي، ونزاعات الجزائر وتونس .. إلخ.

كان الاعتقاد السائد، سنوات طويلة، أن الاستعمار تعمّد رسم الحدود السياسية الفاصلة بين الدول العربية، بشكلها الحالي، لتظل بؤر خلاف ونزاع بين الدول العربية، ما يحول دون وحدة هذه الدول، ودون تفرّغ هذه الدول لقضايا التنمية الاقتصادية والسياسية. وبدلا من ذلك، تبديد ثروات البلاد على نزاعاتٍ بينية، كلف بعضها خزائن الدول المتنازعة مليارات الدولارات، وخير مثال على ذلك النزاع في الصحراء الغربية الذي أرهق خزانتي الجزائر والمغرب نحو 45 سنة. راهناً، عادت قضية النزاعات الحدودية بين الدول العربية إلى طاولة اللعب السياسي، وقد وجدت فيها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورقة رابحة للضغط على دول عربية، وابتزاز دول عربية أخرى، وخير مثال ما جرى مع المغرب الذي قبل بمقايضة اعتراف الإدارة الأميركية بالسيادة المغربية على أقاليمه الجنوبية مقابل إعادة العلاقات المغربية الإسرائيلية إلى مربّع التطبيع الكامل والعلني. بصرف النظر عن حق المغرب في عقد ما يشاء من صفقات سياسية، تقع ضمن حدوده السيادية، وبصرف النظر عما سيحققه من انتصار سياسي على جبهة بوليساريو في الصحراء، يظل السؤال: هل ستنهي الصفقة المغربية الأميركية الإسرائيلية النزاع المتفجر بين الجزائر والمغرب منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، أم ستعيد تأجيجه؟ من يتابع تصريحات المسؤولين الجزائريين لا يمكنه إلا التخوّف من اشتعال هذا الصراع بأكثر دموية، خصوصا مع مخاوف جزائرية من تسلل إسرائيلي إلى المناطق الحدودية المحاذية لأراضيها، وهذا ما يُلمس في تصريحات رسمية جزائرية ترى في القرار المغربي - الأميركي مقايضةً تستخفّ بالشرعية الدولية، وتمسّ وضع الصحراء الغربية في الأمم المتحدة، وتستفزّ مشاعر «السيادة والهوية» للصحراويين، ما يفتح المجال لتقدم الخيار العسكري على الخيار السياسي، ويحرّك رمال الصحراء الحارقة من جديد.

وقاحة تطبيع الإمارات وفصاحة الرد

فايز أبو شمالة

وصل التطبيع بين دولة الإمارات والصهاينة إلى مستويات من الصلف غير مسبوقة، حيث شارك مسؤولان منها في اجتماع لجنة الاقتصاد التابعة للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست)، خلال بحثها ما يعرف بأرباح الجمهور من الغاز، وكان من المنطقي أن يوبّخ النائب العربي، سامي أبو شحادة؛ عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي (في القائمة المشتركة) هذا الحضور الإماراتي غير المشرّف، بل كان الواجب الوطني والأخلاقي والديني ألا يصمت على هذه المهزلة، وأن يوجه النائب كلمات الاعتراض والاحتقار إلى هذين المسؤولين الإماراتيين اللذين باعا نفسيهما إلى الأكذوبة، وحضرا جلسة الولاء للصهاينة.

وقبل تحليل أبعاد هذا الحدث اللافت، النائب سامي أبو شحادة جزء من النظام السياسي الإسرائيلي القائم، وحضوره الجلسة جزء من وظيفته المكلف بها، فهو ممن يمثلون مليون عربي فلسطيني يقيمون على أرضهم في فلسطين المحتلة سنة 1948، فحضور الجلسة إعلان وجود، وفرض أمر واقع لا يرغب فيه الإسرائيليون. ولهذا التنويه أهميته، حتى لا يقال إنه طالما يشارك فلسطينيون بأنفسهم في جلسات الكنيست، فلماذا يعترضون على مشاركة إخوانهم من الإمارات هذه الجلسات؟

مشاركة سكرتير مجلس الاستثمارات الدولي التابع للإمارات، جمال الجروان الشنطي، ونائب سكرتير شؤون التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد الإماراتية، جمعة محمد القيط، ليست لطرح تجربتهما في مجال إقامة صندوق قومي لأرباح النفط، كما قيل، بل العكس، فلإسرائيل تجاربها الواسعة، بل يتأفف الإسرائيليون من أن يسجلوا على أنفسهم التعلم من أنظمة عربية فاسدة مستبدة، سيما أن رئيس جلسة الكنيست هو العنصري المتطرف رئيس جهاز الشاباك السابق، أفي ديختر، والمعروف باحتقاره الشديد للعرب، والذي اعترف بأنه قتل بيديه أكثر من فلسطيني. جاء المسؤولان من الإمارات للمشاركة في جلسة الكنيست من باب السباق على الوقاحة، والتنافس الداخلي على دعم خطوات ارتماء حكام بلدهم في أحضان إسرائيل. وخطوةً على طريق الارتباط الشخصي مع المنظومة الأمنية الإسرائيلية، وفي مقدمتها جهاز المخابرات (الموساد). ورئيس هذا الجهاز، يوسي كوهين، كان ممن حضروا في التوقيع على اتفاقية «أبراهام»، وهو المؤثر في مجريات العلاقات بين أبوظبي ودولة الاحتلال.

ولا يمثل هجوم النائب العربي، سامي أبو شحادة، على المسؤولين الإماراتيين موقفاً شخصياً، ولا يعبر عن توجّه القائمة المشتركة، ولا ينطق باسم حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فحسب، وإنما يستهدف الانحراف الوطني والدناءة السياسية، ويعبّر عن مشاعر الفلسطينيين والعرب أينما وجدوا، ويوافق هوى شباب الأمة من مشارقها إلى مغاربها، ويحاكي ضمائرهم التي تأبى أن تكون مهانة وذليلة تحت أقدام الغزاة.

ولا تقل واقعة رجم المسؤولين من دولة الإمارات بالتقريع والتأنيب داخل الكنيست أهمية عن رجم المطبّعين بالحجارة في باحات المسجد الأقصى، وهذه هي لغة الرفض التي تجمع عليها جماهير الأمة العربية، وهذا ما على كل من تسوّل له نفسه اقتراف الفواحش السياسية بحق الشعوب أن يعرفه.

هل تفهّم المسؤولان من دولة الإمارات حرارة اللغة العربية التي خاطبهم بها النائب سامي أبو شحادة. لقد خاطبهم من منطلق الأخوة والانتماء للوطن الواحد، وما كان النقد والاعتراض والتوبيخ يهدف إلى الإهانة الشخصية فحسب، وإنما أيضا احتقار السياسة العامة، فالإهانة هنا لكل الذين يقودون مرحلة التطبيع، ويسوّقونها. وهدف التوبيخ وقف حالة التردي والانهيار، والحد من الجريمة التي تقترف بحق شعب الإمارات نفسه، فقد علّمتنا هذه الأرض استحالة اجتماع الفضيلة والرذيلة تحت سقف واحد، فطالما اتسع مكان الجلسة للمنبطحين تذللاً، فقد ضاق على الواقفين شموخاً.

(كاتب فلسطيني)

ملاحظات على عقد عربي فريد

راتب شعبو

وضعت الشعوب العربية على العقد الثاني من القرن الحالي، على خلاف العقود السابقة، بصمةً لا يمكن إغفالها. لأول مرة منذ عقود، تحضر الشعوب العربية بوصفها ذواتاً سياسية تبحث عن حياة أفضل، وتقتحم أخبارها شاشات العالم. لأول مرة تتحرّر النضالات الداخلية بين الحاكم والمحكوم من النضالات «القومية»، فلا تحضر إسرائيل والإمبريالية مصدّات تمنع الصراعات الداخلية من أن تتخذ بُعدها التحرّري. كان لافتاً كيف استحضر النظام السوري المصدَّ الإسرائيلي، حين صرح بأن ثورات الربيع العربي لن تستهدفه، لأنه لم يطبع مع إسرائيل، وأنه في «محور المقاومة»، ثم استغاث بهذا المصدّ، في بدايات الثورة عليه، فكتب على إحدى اللافتات: «إسرائيل هي العدو»، محاولاً ستر عداوته الشعب السوري بعداوةٍ أخرى. في هذا العقد، لم تكن أخبار الشرق الأوسط هي أخبار الصراع مع إسرائيل، بل الصراع مع الاستبداد الداخلي الذي لطالما راكم الفشل في الميدان الوطني، كما في ميدان التنمية، فضلاً عن اعتدائه الثابت على حريات محكوميه الفردية والعامة. وفي نهاية هذا العقد العربي الفريد، يمكن تسجيل بضع ملاحظات:

أولاً، آخذين بالاعتبار المآلات المُحبطة التي وصلت إليها الثورات العربية، ولا سيما الموجة الأولى منها (ما عدا تونس، موطن الشرارة الأولى)، يبقى الربيع العربي ربيعاً، على الرغم من كل التعابير «الفصلية» الأخرى المقترحة: الخريف العربي أو الشتاء العربي. ربيعية الربيع العربي تكمن في أن الشعوب العربية أثبتت حيويةً أوشكنا أن نشكّ فيها، وخرجت في وجه أشد أنواع الأنظمة السياسية بطشاً وإزماناً. والحق أن هذا هو مصدر الذهول الذي أصاب معمر القذافي أمام خروج الليبيين عليه، حين عبّر عن استغرابه الشهير «من أنتم»؟ كان يعني أنه لم يألف هذا النوع من البشر. كان يستغرب أي بشر هؤلاء الذين يخرجون على نظام سدّ كل منافذ الخروج؟ وكيف يتمرّد هؤلاء الذين كان يراهم مطبوعين على التسليم والانقياد والتهليل والتصفيق؟ والحال نفسه ينطبق على بقية أقرانه من المستبدين. .. وتتفوق هذه الحقيقة على كل الحقائق الأخرى (وهي حقائق بلا شك) التي دفعت بعضهم إلى نقض تسمية «الربيع العربي».

ثانياً، لم تكن في المجال الثقافي العربي حيوية فكرية تقابل الحيوية النضالية التي أظهرها الجمهور في الساحات. يمكن القول إن الثورات العربية كانت يتيمةً فكرياً، لا أبوة فكرية لها، سوى كلام عمومي، منقول في الغالب، يلخصه المطلب الديمقراطي مفهوماً على النمط الغربي. اليتم الفكري للثورات العربية هو المسؤول الأول عن اليتم السياسي التالي لها، نقصد غياب تمثيل سياسي يستطيع ترجمة طاقة الثورة إلى قوة تغييرٍ سياسيٍّ تحرّري ومدرك لمقاصده. على هذا، كان لدينا في العقد المنصرم ربيع الشعوب وخريف النخب.

ثالثاً، أحد أسباب الفجوة الكبيرة التي ظهرت جلية في «الربيع العربي»، بين ما نريد وما نستطيع، هذه الفجوة التي ابتلعت الثورات، وجاهزة لابتلاع موجاتٍ أخرى منها ما لم تعالج، هو اختصار المهمات الشاقة، والتي تحتاج عملا معرفيا وميدانيا ومدنيا طويلا ودؤوبا وتراكميا، في حلولٍ سحريةٍ تتأرجح بين «الإسلام هو الحل» أو «الشيوعية هي الحل» أو «الوحدة العربية هي الحل»، وصولاً إلى «الديمقراطية هي الحل»، من دون أن يستطيع أصحاب هذه الحلول السحرية تفصيل القول في أيٍّ منها، سوى في تنظيراتٍ مقطوعةٍ عن واقعها. وكأننا نريد تدارك تخلفنا العام بوصفةٍ سحريةٍ لا تحتاج سوى إلى الاستيلاء على السلطة السياسية. يمكن لهذا «السحر» أن يحشد، وأن يحرّك، قطاعات واسعة من الناس، ولكنه لا يمكن أن يقود جمهوره إلا إلى مزيدٍ من الإحباط والتشتت. رابعاً، في كل التنويعات التي انتهت إليها ثورات الربيع العربي، لم تحقّق الشعوب الثائرة ما خرجت لأجله. على أن البلدان التي توصلت فيها الثورة إلى تسوية مع قوى النظام (مصر، السودان)، ظلت، على كل حال، أفضل وضعاً، بمقياس الدمار والموت، من البلدان التي دخلت فيها الثورة في صراع حياةٍ أو موت مع النظام القائم (ليبيا، سورية). في حين لم تنفع التسوية في الحالة اليمنية، بسبب تراكب الصراع هناك على خطوط مذهبية وعشائرية، والسماح للرئيس السابق، علي عبد الله صالح، الذي قبل مكرهاً التخلي عن الرئاسة، أن يبقى في البلد، ويدخل في صراع على السلطة، الأمر الذي ساهم في تأجيجَ الصراعات وتعقيدها.

> اليتم الفكري للثورات العربية هو المسؤول الأول عن اليتم السياسي، غياب تمثيل سياسي يستطيع ترجمة طاقتها

خامساً، لم تمثل إطاحة رأس النظام نجاحاً للثورة (مصر)، ولم تجنّب البلاد الدخول في نفق الاقتتال والدمار والتمزّق الاجتماعي (ليبيا، اليمن). على أن النموذج السوري، حيث حافظ النظام على رأس الهرم فيه، شكّل الحالة الأشد تدميراً وتمزيقاً للبلاد وللمجتمع، إلى حد يثير الشكوك في إمكانية استعادة وحدتهما. النتيجة التي يمكن تلمّسها هي أن تجاوز الأنظمة الاستبدادية المزمنة يحتاج تفكيكها من القاعدة. سادساً، تميّزت الموجة الثانية من الانتفاضات العربية (لبنان، العراق، السودان، الجزائر)، بأنها تجاوزت مطبّي العسكرة والتغذية الطائفية، مستفيدةً من تجربة الموجة الأولى. مع ملاحظة أن النظام «الديمقراطي» القائم على المحاصصة (العراق، لبنان)، أظهر قدرةً أكبر على مقاومة التغيير من دون الإفراط في العنف، يعود ذلك إلى مرونته العالية وتعدّد نقاط ارتكازه، قياساً على الأنظمة المستبدة ذات الرأس الواحد التي ترتد بوحشيةٍ أكبر على أي محاولة تغيير، لأنها ضعيفة المرونة. في الجزائر، أتقن الشعب درس «العشرية السوداء»، حين اكتوى بنار العنف الإجرامي المتبادل بين الجيش والجماعات الإسلامية في العقد الأخير من القرن الماضي، فحافظ على سلمية حراكه، على الرغم من عدم استجابة مؤسسات النظام لمطالبه، كما أن الجيش، في المقابل، لم يلجأ إلى العنف. هذا ينعش الأمل بأن يكون العنف الرهيب الذي شهده العقد المنصرم درساً مفيداً للجولات القادمة. سابعاً، تبيّن أن غلاف الاستبداد السياسي، إذا ما ضعف أو تمزّق، فإنه يكشف في المجتمع عن قوى وميول استبدادية، سرعان ما تحتلّ المجال العام الذي يهجره الاستبداد الأم. وهكذا يبدو أن الاستبداد لا يكتفي بحرق حاضر المجتمعات التي يحكمها، بل يُضعف أيضاً إمكانات التحرّر المستقبلية فيه.

ما سبق يطرح على المشتغلين في الشأن الفكري والسياسي البحث الأصيل عن السبل التي يمكن من خلالها تفكيك الاستبداد، وجعل النضال التحرّري أكثر جدوى وأكثر قابلية للتراكم.

(كاتب سوري في باريس)

كاريكاتير **عماد حجاج**

العثماني إذ يدين نفسه

أسامة أبو ارشيد

كانت «ضربة معلم» ما قام به القصر الملكي، حمْل رئيس الوزراء المغربي، سعد الدين العثماني، على التوقيع شخصياً على اتفاق التطبيع مع إسرائيل بواسطة أميركية منحازة للدولة العبرية. أوجه هذا متعدّدة. أولها أن العثماني، وقبل أن يكون وزيراً ثمَّ رئيساً للوزراء، شخصية قيادية حركية إسلامية مغربية معروفة، وهو مفكر عميق وصاحب جهود كبيرة في العقود الماضية في خدمة القضية الفلسطينية في المغرب. ثانيها، أن العثماني ينتمي لحزب بخلفية إسلامية، هو «العدالة والتنمية»، وصل إلى الحكم محمولاً على أجنحة ثورات «الربيع العربي»، بمعنى أنه جسّد يوماً آمال الشعوب العربية وطموحاتها في تغيير ديمقراطي حقيقي، ينهي حقباً من الفساد والقمع. وثالثها، أن البروتوكول لم يكن يتطلّب أن يكون شخص رئيس الوزراء هو الطرف الموقّع نيابة عن المغرب مقابل جاريد كوشنر، مستشار الرئيس الأميركي، ومائير بن شبات، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي. لا هذا ولا ذاك نظيران بروتوكولياً لرئيس وزراء منتخب. أضف إلى ذلك أن ملف السياسة الخارجية ليس في يد الحكومة أصلاً، وكان العثماني نفسه أقصي من موقع وزير الخارجية عام 2013 بضغط مباشر من القصر.

إذن، ما جرى كان مقصوداً وفيه تحقيق أكثر من هدف. من ناحية، خسر العثماني كثيراً من رمزيته وتاريخه ونضاله، وكان لافتاً حجم التهم التي وجهت إليه بالخيانة، حتى من إسلاميين، مغاربة وغير مغاربة. ومن ناحية ثانية، خسر «العدالة والتنمية» كثيراً من رصيده الشعبي والنضالي، وهو الذي تمّت برمجته، إلى حد كبير، في العقد الأخير، على مقاسات مؤسسة المخزن المغربية التي وصلت إلى حد التدخل في تركيبة قيادته بإقصاء رئيسه ورئيس الوزراء السابق، عبد الإله بن كيران، لصالح العثماني. وعلى الرغم من محاولات الحزب الكثيرة، عبر قيادته الحكومة، محاربة الفساد ورفع سوية الاقتصاد وتعزيز الحريات، إلا أنها جهود فشلت أمام كوابح الدولة العميقة. والنتيجة أن الناس فقدت الثقة بالرموز، وبالثورات الشعبية، وبالتيارات التي تنادي بالديمقراطية والحرية والإصلاح، بغض النظر عن لونها الإيديولوجي. هذا ما رامته مؤسّسة المخزن في المغرب. وللأسف، هذا ما حققته بتواطؤ مريب من العثماني شخصياً ومن قيادة «العدالة والتنمية». قد يقول قائل إن خيارات الحزب في الحكم ضيقة في بلد كالمغرب، حيث القصر هو الحاكم وهو المرجعية في كل صغيرة وكبيرة، وهذا صحيح. لكن المؤشرات التي صدرت عن العثماني وعن «العدالة والتنمية» تعطي انطباعاً آخر، وكأنهما يملكان الأمر، وبالتالي يتحمّلان كامل المسؤولية. لا أشك لحظة بأن العثماني وقيادات في «العدالة والتنمية» استكرهوا على مباركة التطبيع مع إسرائيل مقابل اعتراف إدارة دونالد ترامب بمغربية الصحراء. أقول ذلك بحكم علاقات شخصية تربطني بكثيرين منهم. ولكن عندما يبادر العثماني وقيادات في حزبه إلى التغنّي بـ«إنجاز» التطبيع مع إسرائيل، كما جاء في الإعلان الثلاثي المشترك، ومهاجمة كل من انتقد هذا العمل، فإن أيّاً كان لا يملك الكثير للدفاع عن موقفهم، والذود عن تاريخهم. وكيف يمكن أن ندافع عمّا كان العثماني نفسه يجرّمه قبل أشهر قليلة فقط؟

«موقف المغرب، ملكاً وحكومة وشعباً، هو الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمسجد الأقصى المبارك، ورفض أي عملية تهويد أو التفاف على حقوق الفلسطينيين والمقدسيين، وعروبة وإسلامية المسجد الأقصى والقدس الشريف.. هذه خطوط حمراء بالنسبة للمغرب، ملكاً وحكومة وشعباً، وهذا يستتبع رفض كل التنازلات التي تتم في هذا المجال، ونرفض أيضا كل عملية تطبيع مع الكيان الصهيوني». هذا تصريح للعثماني أمام نواب حزبه في شهر أغسطس/ آب الماضي. ما الذي تغير بين ذلك الحين واحتفائه، يوم الأربعاء الماضي، عبر حسابه على «تويتر» بالإعلان الثلاثي؟ ببساطة، لقد قرّر الملك محمد السادس أمراً، وليس في وسع من قبل بخطط البرمجة ضمن مقاييس المخزن إلا أن يتأقلم مع المتغير الجديد. العثماني وحزب العدالة والتنمية ليسا «خائنين»، كما حكم بذلك إسلاميون ونشطاء كثيرون، مغاربة وغيرهم، ولكنهما يدفعان ثمن مبالغتهما في تسفيه من انتقدوا فعلهما هذا والانتقاص منهم، ورفضهما أي نصيحة، وإسرافهما في محاولة تجميل قبيح العمل. قبل أشهر فقط، كان العثماني وحزبه يدينان من يطبّع مع إسرائيل. واليوم، يعدّان ذلك من ضرورات الحكم، كما أفتى بذلك بن كيران! إذا لم تكن تلك هي الذرائعية والمعايير المزدوجة، فماذا تكون؟

> خسر العثماني كثيراً من رمزيته ونضاله وكان لافتاً حجم التهم إليه بالخيانة

في مقال نشره عام 1996 في مجلة «الفرقان»، بعنوان: «التطبيع إبادة حضارية»، خلص سعد الدين العثماني إلى أن «التطبيع يأتي كأفضل أداة تفتق عنها المكر الصهيوني، فهو شرط يضعه في المقدمة لكل اتفاقية سلام، فلا سلام عندهم بدون تطبيع سياسي وثقافي واقتصادي، وإلا فالحرب، بذلك يصرح زعماء الكيان الصهيوني باستمرار، وعلى ذلك يؤكدون في كل وقت وحين». هذا قول العثماني نفسه، وهذه إدانته، ومن ثمَّ فلا يلومن من نهل من عِلمه يوماً ويتهمه اليوم بأنه ضحية «المكر الصهيوني»، وبأنه أثبت أنه مجرّد ديكور في مؤسسة حكم لا تقيم له وزناً، ورمت به تحت عجلات حافلةٍ لتدوس ما تبقى له من تاريخ ورمزية. وفي المعية، وهي الهدف الأساس، إيمان الشعوب بقدرتها على التغيير عبر نخبها.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

الفساد في العراق فوضى منظمة

فارس الخطاب

يتحدث الكل في العراق، المبتلى بهشاشة النظام حكومي المنشأ بعد احتلاله عام 2003، عن آفة الفساد، حتى يتساءل بتعجّبٍ كل من يستمع لتصريحات أصحابِ القرار والمسؤولين التنفيذيين والسياسيين وقادة الكتل البرلمانية مع نوابهم: من هو الفاسد إذن؟ إن كان الجميع يكفر بهذا الداء المستشري في كل منظومات هذا البلد ويلعن الفساد؛ فلماذا كل ساعة وليس كل يوم، تدخل إلى منظومة هذا الفساد أسماء وأرقام جديدة، وكأن مفردة «الفساد»، لدى المسؤولين العراقيين، لا تعني مفردة «الفساد» التي تم تعريفها، بشكلٍ واضح ومتكرر، في كل المنظمات الدولية وأغلب حكومات العالم على تنوع أنظمتها، أنه «إساءة استخدام منصب قائم على الثقة من أجل تحقيق مكاسب غير شريفة».

يمثل الفساد، في جوهره، حالة تفكّك تعتري المجتمع نتيجة فقدان هذا المجتمع سيادة القيم الجوهرية وغياب المساءلة، حتى يصبح من الصعب على المجتمع الفاسد أن يكون قوياً، أو أن تكون الدولة التي يستشري فيها الفساد ذات سيادة فعلية، كما يتسبب مزيدٌ من الفساد في «تقويض قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، والانتقاص من جودة الخدمات العمومية، بسبب التلاعب بالميزانيات العامة، والانتقاص من المبالغ المخصصة لتعزيز حقوق الإنسان. وقد يصبح الفساد خطرا على الأطفال الذين يكبرون في بيئة فاسدة، ما قد يجعلهم يألفون هذه الممارسات، ويعتبرونها سلوكيات عادية، وجزءا من تفاعلات المجتمع».

وعلى الرغم من أن في العراق جهات عديدة معنية في ديباجة تشكيلها بمكافحة الفساد وملاحقته كهيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، ولجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي، إلا أن كل هذه الجهات، مضافا إليها القضاء العراقي وخطب ممثلي المرجعيات، لم تعلن أو تقدم أي شخص أو طرف للشعب العراقي أنه فاسد، باستثناء حالاتٍ نادرة تم الإعلان عنها فقط، من دون تطبيق الأحكام الخاصة بها، على الرغم من هزالتها ثم تم تذويبها ونسيان ملفاتها بعد أيام، والأدلة على ذلك عديدة ومحددة.

وكانت حكومة مصطفى الكاظمي قد أعلنت، منذ تسلمها إدارة البلد في 7 مايو/ أيار 2020، أنها ستستهدف الفاسدين، وستقدّمهم للقضاء، وستطلب منهم إعادة الأموال المسروقة إلى خزينة الدولة، لكنها باتت اليوم عاجزة بشكل لا يقبل الشك عن اتخاذ إجراءاتٍ كفيلةٍ بتحقيق هذا الهدف. وبدلاً عن إعادة الأموال المنهوبة والمسلوبة من إيرادات الدولة النفطية وغير النفطية (منافذ حدودية، جمارك)، التفّت الحكومة العراقية على الطبقات ذات الدخل المحدود والفقيرة في الشعب العراقي، من خلال عدة إجراءات وقرارات، تم اتخاذها خلال أقل من ستة أشهر، آخرها خفض سعر صرف الدينار العراقي، وإيقاف التعيينات خلال العام المقبل 2021، وفرض مزيد من الضرائب على الوقود وأصحاب المهن من الكسبة، وهي إجراءاتٌ وصفها رئيس هيئة النزاهة الأسبق، رحيم العكيلي، بأنها عاجزة «عن مكافحة الفساد وتمس بمصالح المواطن البسيط، وستصبّ في صالح حيتان الفساد، لاحظوا مشروع الموازنة لعام 2021، هل تجدون فيه أي أعباء جديدة حقيقية على الأغنياء والمصارف وشركات النفط والمقاولين والتجار؟».

إن تورّط شخصيات سياسية كبيرة وأحزاب نافذة في عمليات الفساد في العراق، وتأسيس مافيات منظّمة تعمل بكل أريحية؛ حيناً بتجاهل أجهزة الدولة عنها، وأخرى بحماية أسلحة الميليشيات، كما أن ارتباط عمليات الفساد في العراق بشبهات تنسيق محكم مع دول إقليمية، يجعل من أمرِ اجتثاثها أمراً ليس بالهين، إنْ لم يكن بالمستحيل في ظل طبيعة التركيبة القانونية والتنفيذية والتشريعية القائمة في العراق، فعلى الرغم من قرار رئيس الوزراء، الكاظمي، نهاية أغسطس/ آب الماضي، تشكيل لجنةٍ كاملة الصلاحيات، للتحقيق بقضايا الفساد الكبرى، برئاسة الفريق الحقوقي أحمد طه هاشم من وزارة الداخلية، وثلاثة ممثلين عن جهاز المخابرات الوطني، وجهاز الأمن الوطني، وهيئة النزاهة، فضلاً عن 25 محققاً و15 موظفاً إدارياً. وعلى الرغم من توفر مئات الملفات الخاصة بأرباب الفساد، إلا أن أياً من الفاسدين الحقيقيين لم يقدّم للمحاكمة، حتى يعلم شعب العراق جدّية الإجراءات والقرارات الحكومية بحق من سلب و ما زال أموالهم.

ربما يقول قائل إن الكاظمي جاد في اجتثاث الفساد من بلاده، ويستشهد بإحالة مسؤولين سابقين وحاليين إلى التحقيق، كمدير هيئة التقاعد السابق أحمد عبد الجليل الساعدي، و«الرجل المحصن»، مدير شركة «كي كارد»، بهاء عبد الحسين، المتهم بتورطه في شبكة كبيرة لغسل الأموال يستخدمها سياسيون عراقيون، ووزير الكهرباء العراقي السابق، لؤي الخطيب، إضافة إلى محافظ نينوى السابق، إلا أن الإجابة سرعان ما تأتي مع إحباط كثير؛ ماذا حلّ بهؤلاء؟ وأين هم الآن؟ وهل تم إطلاع الشعب العراقي على تفاصيل جرائمهم، ومن ثم الأحكام الصادرة بحقهم؟

وقد جاءت اللجنة التحقيقية على «وجود صلة وثيقة بين شخصيات كبيرة فاسدة، وعصابات جريمة منظمة وميليشيات خارجة على القانون، تتقاضى مبالغ مالية من الأطراف الفاسدة مقابل تنفيذ عمليات اعتقال واغتيال واختطاف منظمة». ولذلك، تتطلب مكافحة الفساد في العراق إجراءات إضافية أكثر من مجرد الاعتقالات الفردية، لأن الفساد تفشّى داخل الجهاز الحكومي برمته، بل أصبح عُرفاً لا يُعيب من يمارسه، لأن هذا الجهاز قائمٌ على المحاصصة بين الكتل السياسية العراقية، وقد توافقت هذه الكتل على تقديم تنازلاتٍ لبعضها بعضا، حتى تعود بالفائدة على الجميع، فيما أثر ذلك على الخدمات ومستوى المعيشة والتعليم والصحة والمواصلات، وغيرها من واجبات الدولة تجاه شعبها، وبما جعل العراق أكثر دول العالم فساداً، وفق مؤشر منظمة الشفافية الدولية.

العراق الذي تصل نسبة البطالة فيه إلى أكثر من 40%، ومعدّلات الفقر إلى أكثر من 50%، والذي على الرغم من مئات المليارات المهدورة والمسلوبة، ما زال يعاني من عدم وجود الكهرباء بشكل مقبول، ولا مياه صالحة للشرب في جميع أنحائه، مع تراجع مخيفٍ في كل مستويات التعليم والصحة والصناعة والزراعة والأمن. ربما يقود بالضرورة شعب العراق إلى أن يكون أكثر جدّية في التصدّي بنفسه لطوفان الشر والفساد الذي تمكن من بلادهم منذ العام 2003. ويعتقد كاتب هذه المقالة جازماً أنه سوف لن ينتظر الانتخابات المبكرة المزمع إجراؤها الصيف المقبل، لأنه باختصار، يعلم جيداً أن عملية «الانتخاب» ليست سوى جزء رئيسي من دراما الفساد، وأن المتبارين الرئيسيين فيها هم حيتان الفساد، ومن قاد العراق إلى هذا المستنقع الآسن.

> يعاني العراق من عدم وجود الكهرباء بشكل مقبول، ومن غياب مياه صالحة للشرب في جميع أنحائه، مع تراجع في التعليم والصحة والصناعة والزراعة

(كاتب عراقي في لندن)

امرأة عراقية تحمل لافتة خلال مظاهرة ضد الفساد في كربلاء في 6/ 8/ 2015 (فرانس برس)

كورونا بين لندن وبكين

بشير البكر

لم تتأخّر الحكومة البريطانية في الإعلان عن سلالةٍ جديدة من فيروس كورونا ظهرت في لندن وإحدى ضواحيها، وهي ذات قدرة عالية على الانتشار والعدوى، بما يفوق كوفيد - 19 بمعدل 70 مرة. وحتى مطلع هذا الأسبوع، كانت هذه هي المعلومة الوحيدة التي توفرت، عندما قرّرت السلطات المعنية فرض إجراءات جديدة للحد من تفشّي هذه السلالة. وكان لرد الفعل البريطاني العاجل مفعوله على المستوى الدولي، حيث قامت عدة دول بإجراءات فورية، أولها حجر كل القادمين من بريطانيا عشرة أيام، ووقف الرحلات الجوية في الاتجاهين، منها لفترة مؤقتة، وأخرى إلى أجل غير منظور. ويدل ذلك على تصرّف حكيم هدفه عدم السماح للفيروس المتحوّل بالخروج من داخل بريطانيا. وعلى الرغم من أن الفيروس المتحوّل ظهر في بعض البلدان، مثل السويد وأستراليا وهولندا، إلا أن بقية الدول لم تسجل دخوله إليها، وهذا يلعب دورا مهدّئا على الصعيد النفسي في ظل عدم توفر اللقاحات لأوسع القطاعات قبل مارس/ آذار المقبل.

ويستحق العلماء الساهرون على تتبع هذه النسخة الجديدة من الفيروس تحية خاصة، كونهم تمكّنوا من اكتشاف تحول الفيروس في أيامه الأولى من جهة، ومن جهة ثانية قاموا بتطمين الرأي العام على أن اللقاحات التي تم تصنيعها قادرةٌ على التعامل مع الفيروس المتحوّل، ثم أن المتحوّل، من الناحية المبدئية، ليس بالضرورة أكثر خطرا من الذي تم اكتشافه في مدينة ووهان وتكتمت عليه السلطات الصينية عدة أشهر حتى تحوّل إلى وباء، وهذا أمر يسجّل ضد بكين التي أكدت الدراسات والمعلومات أن بداية ظهور الفيروس لديها تعود إلى الفصل الأخير من عام 2019، وتحديدا في شهر سبتمبر/ أيلول. ومع ذلك، لم تعلن عنه وتخبر منظمة الصحة العالمية بالتفاصيل، وبقي هذا الأمر في باب الأسرار حتى بعد ظهور الفيروس بقوة في أوروبا في بدايات شهر مارس/ آذار 2020، وإعلانه بعد ذلك وباء من منظمة الصحة العالمية في 10 مارس.

وتشكل مسألة الشفافية إحدى قضايا النزاع حول الفيروس بين الصين وبقية بلدان العالم، وخصوصا الولايات المتحدة التي تحولت إلى البؤرة الدولية الأولى منذ عدة أشهر ولا تزال. وسبق للرئيس دونالد ترامب أن وجّه، أكثر من مرة، اتهامات للصين بالكذب، وحمّلها مسؤولية تأخير الكشف عن المعلومات التي في حوزتها عن الفيروس، والتي لو أنها عمّمتها في اللحظة المناسبة دوليا، لما استشرى الفيروس على هذا النحو، ولكان يمكن القضاء عليه في المهد. وفي جميع الأحوال، تستحق التجربة الصينية في مواجهة الوباء دراساتٍ خاصة، فهي محاطة بالغموض، ومثار أسئلة كثيرة من حول كيفية السيطرة على الوباء، وهناك من يعتبر أن ذلك تم بفضل الاستبداد، في وقت كان له أثره في الانتخابات الرئاسية الأميركية، حيث إن هناك إجماعا على أن ظهور فيروس كورونا وخروجه عن السيطرة في الولايات المتحدة كان لهما دور أساسي في خسارة ترامب الانتخابات الرئاسية.

لندن ووهان الجديدة، هكذا بات اسم عاصمة الديمقراطية الكونية الأولى، وهذا يعدّ تجنّيا كبيرا، فلا يمكن المقارنة بين أعرق ديمقراطية في الكون، مثل بريطانيا، وآخر قلاع الاستبداد وحكم الحزب الواحد وأجهزة الأمن، كالصين، فالإعلام وحده يشكل سلطةً تحسب حسابها البلدان الديمقراطية.

ولذلك لم يكن في وسع السلطات البريطانية أن تتكتم على الفيروس ساعات، لأنها تخشى وصول الأخبار إلى الإعلام، وأمر من هذا القبيل لو حصل يؤدّي إلى إسقاط حكومة، في حين أن الحكومة الصينية مارست سياسة التعتيم والتهرّب من كشف المعلومات، ولم تخضع للمساءلة الداخلية، على الرغم من كل الخسائر التي لحقت بالعالم بشريا وماديا، وهذا أمر طبيعي في دولة شمولية لا تحترم الإنسان.

سلالة كورونا

جمانة فرحات

سلالة كورونا جديدة وراء سلسلة جديدة. هذا ما تحمله إلينا الأخبار الواردة عن تحوّر فيروس كورونا. يكفي الاستماع لما تبثّه نشرات الأخبار عن قدرة السلالتين الجديدتين على الانتشار على نحو أسرع للبدء في محاولة تخمين شكل الحياة خلال الأسابيع المقبلة. كل التطمينات الطبية عن فاعلية اللقاحات الجديدة، على أهميتها وإيجابيتها خصوصاً لمن يثق بالعلم لا الخرافات، تبعث على الراحة، لكنها لا تبدو كافية، فالجميع متخلّف في مواجهة الوباء بخطوات لا خطوة. وكلما بدا أن النصر عليه يقترب تحدُث مفاجأة غير متوقعة.

لا مفر من سؤال عن الأسوأ الذي يمكن أن يحدُث بعد كل ما شهده هذا العام الذي يقترب من نهايته. أي مصيبةٍ جديدةٍ سيحملها الفيروس في أيامه الأخيرة، بعدما عزل العالم عن بعضه بعضا أشهرا طويلة، وجمّد اقتصاداتٍ وفاقم معاناة ملايين البشر، وفرض التباعد الجسدي حتى أصبح الناس ينتظرون، بفارغ الصبر، العودة إلى «حياتهم الطبيعية». والأسوأ أن الفيروس جعل الخسارات تعم في كل حيّ، وتطاول كل فرد، إذ يندر وجود شخص في العالم لا يعرف أحداً أصيب أو توفي بسبب كورونا. ولعل أكثر ما يشغل بال الناس متى سينتهي هذا الإحساس بالقلق من الإصابة أو نقل العدوى؟ متى لن يصبح السعال أو ارتفاع الحرارة مصدراً للهلع؟

هل تُجدي العودة إلى الحجْر المنزلي والقيود المشدّدة؟ وهل تكفي الجهود التي تقوم بها بعض الدول، إذا ما استمرّت دول أخرى في تجاهل ضرورة فرض إجراءات أكثر صرامةً لمحاولة احتواء الفيروس، ورصد أي تحولاتٍ والإعلان عنها بشفافية؟ لم تكن الاستجابة للوباء واحدة في العالم. كل بلد صاغ استراتيجيته الخاصة، ودفع ثمنها، تماماً مثلما تفاوتت الاستجابة لظهور اللقاحات وتأمينها للمواطنين. وإذا كانت دول أوروبية عديدة تخلت منذ أشهر عن سياسة الطواعية في الالتزام بتدابير مواجهة كورونا، واتخذت إجراءاتٍ صارمة لإجبار مواطنيها على التقيد بالسياسات المعتمدة، فإن دولا عديدة تعيش لامبالاة.

كيف يمكن الاستمرار في سياسة الإنكار السائدة، على سبيل المثال في مصر؟ تعجّ مواقع التواصل الاجتماعي يومياً بالتعازي وتدوينات النعي والأخبار عن ضحايا بالمئات، لا العشرات، بينما السلطات في عالم آخر. تخفي الأرقام الحقيقية للإصابات والقتلى. تبدو مصر تلميذاً نجيباً للسياسة الصينية في التعامل مع الفيروس. ترفض الإغلاق الجزئي والكلي، على قاعدة أن الحياة يجب أن تستمر بوتيرتها ومهما كانت الكلفة، فلينجُ كل فرد بنفسه ومن يمت فالذنب ذنبُه، لا مسؤولية تتحمّلها الدولة تجاهه.

وماذا عن لبنان؟ حتى اللحظة، الحجر المنزلي قرار إرادي، وتحوله إلى إجباري مؤجل إلى ما بعد طفرة الإصابات المتوقعة عقب انقضاء احتفالات عيدي الميلاد رأس السنة الجديدة. حكام هذا البلد ببساطة لا يكترثون. بالنسبة لهم، فناء هذا الشعب أفضل. لا بأس لديهم من تقليص التدابير الاحترازية إلى حدّها الأدنى في أكثر أسابيع السنة زحمةً، مراعاة لأصحاب المصالح الاقتصادية. ولا ينقصهم حسّ النكتة، كالسماح بفتح المطاعم والملاهي الليلية حتى الساعات الأولى من الفجر مع منع الرقص. يضحكون على الشعب ويمتهنون إذلاله. لا يمرّ يوم منذ وصول الوباء إلا ويخرج وزير الصحة معلناً عن إجراءات جديدة في المستشفيات وزيادة عدد الأسرّة في العناية المركّزة. وكلما اتخذت الإصابات منحىً تصاعدياً وزادت الحاجة إلى الأسرّة يظهر زيف أقاويله.

قرار البرلمان الأوروبي.. والكتلة الحرجة لحقوق الإنسان في مصر

بهي الدين حسن

أثار قرار البرلمان الأوروبي، في 18 ديسمبر/ كانون الأول، بخصوص الوضع البائس لحقوق الإنسان في مصر، آمالا كبيرة بشأن إمكانية إجراء تحسين يخفّف من مدى بؤس الحال غير المسبوق في التاريخ الحديث لهذا البلد التعيس. وعزّز من هذه الآمال ما تضمّنه القرار من توصياتٍ غير مسبوقةٍ من البرلمان الأوروبي. تجسّد ذلك في صرامة لغة التوصيات، وفي عدم اكتفائها بالإدانة أو بالتوجه بالمطالب للحكومة المصرية. بل توجه أيضا بتوصياتٍ إلى دول الاتحاد الأوروبي، تطالب بإجراءاتٍ عقابيةٍ حازمة، مثل حثّ الدول الأعضاء على التقدّم لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بوضع حقوق الإنسان في مصر تحت رقابة آلية خاصة، وإجراء تحقيقاتٍ مستقلةٍ عن الدولة المصرية في الجرائم المرتكبة ضد حقوق الإنسان، وفرض إجراءاتٍ عقابيةٍ أوروبية على كبار المسؤولين المصريين عن ارتكاب هذه الجرائم. باختصار؛ يعكس القرار يأس أعضاء البرلمان الذين يمثّلون التيار الشعبي العام في أوروبا، من إصلاح الحال على يد الديكتاتور الحاكم في مصر. يرجّح تبلور هذا المزاج اليائس من تجاوب عبد الفتاح السيسي أن أغلبيةً كبيرةً اقترعت لصالحه (434 عضوا مقابل 49 صوتوا ضد القرار). لذلك لا يكتفي قرار البرلمان الأوروبي بالتوجه إلى السيسي بمناشداتٍ متكرّرةٍ بالإفراج عن سجناء الرأي، وبتكرار المطالبة بإصلاحاتٍ تشريعية، مثلما فعل البرلمان في قراراتٍ سابقة له. بل يتطلّع البرلمان، للمرة الأولى، إلى تحريك آليات ضغطٍ خارجيةٍ قوية، قد تُجبر الديكتاتور المتسلّط على تقديم تنازلات ملموسة.

يعزّز من هذه الآمال أيضا توقيت صدور القرار مع تطوراتٍ مهمةٍ أخرى في الساحة الدولية، تتصل بمسألة حقوق الإنسان في مصر بشكل خاص، بينها انتخاب إدارة أميركية جديدة لها اهتمام نسبي معلن بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، وتعهد الرئيس المنتخب جو بايدن، مبكرا في يوليو/ تموز الماضي، بربط المعونة الأميركية لمصر بذلك. وتطوّر دولي مهم ثالث، رفض إيطاليا في ديسمبر/ كانون الأول الجاري (أيضا) التراجع عن عقد محاكمة لمسؤولين مصريين عن إخفاء الأكاديمي الإيطالي، جوليو ريجيني، وتعذيبه وقتله، منذ نحو خمس سنوات. وتشكّل المسؤولية الجنائية للدولة المصرية أيضا تضليل سلطات التحقيق في الجريمة، بل وقتل خمسة مصريين أبرياء، لتحويل الانتباه عن المجرمين الحقيقيين. وعلى الأرجح، حين تنعقد المحاكمة في مقتبل العام الجديد سيكون قفص الاتهام خاليا من المتهمين الذين يرفض السيسي تسليمهم، لكن ذلك قد يحوّلها إلى محاكمة سياسية علي مرأى ومسمع من العالم كله لنظام الحكم الذي ارتكبت في ظله آلاف أخرى من جرائم الإخفاء والتعذيب والقتل بحق مواطنين مصريين، وتستّر فيها علي مرتكبيها. تجري هذه التطورات الثلاثة، بالتوازي مع تراكم شعور دولي بنفاد الصبر إزاء عدم اكتراث السيسي بالانتقادات المتوالية لجرائم حقوق الإنسان خلال سبع سنوات، واكتفائه بمراوغاته الكاذبة المتكرّرة. وربما كان أفضل تعبير عن نفاد الصبر سخرية عمدة باريس، آن هيدالغو، علنا، بالسيسي، في 8 ديسمبر/ كانون الأول الحالي، فقد قالت إنها قبلت مقابلته، فقط لكي تبلغه بموقفها الحازم من قضايا حقوق الإنسان، ولتطالبه بالإفراج عن السجناء السياسيين. وقد قدّمت هيدالغو، في اليوم نفسه، إلى مجلس بلدية باريس اقتراحا بمنح المواطنة الفخرية إلى أربعة من أبرز أسرى سجون السيسي، واعتمد المجلس الاقتراح لاحقا.

ولكن من ناحية أخرى، يجب التسليم بأن هناك مسافة هائلة بين ذلك الانتعاش النسبي للآمال حول حقوق الإنسان في مصر وتحول هذه الآمال واقعا ملموسا. هذا التحول وثيق الصلة بمدى توفر الإرادة السياسية لدول أوروبا وأميركا. بالطبع، يجري انتخاب حكومات هذه الدول لتعزيز مصالح الشعوب التي انتخبتها. صحيحٌ أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان صارت وثيقة الصلة بهذه المصالح في أغلب هذه الدول، ولكن موقعها في سلّم الأولويات يختلف من حزب حاكم إلى آخر، فلا توجد دولة واحدة تحكمها «ملائكة»، وتشكل قيم حقوق الإنسان أولويتهم الأولى الموجهة ليل نهار إلى سياسات دولهم الداخلية والخارجية، بصرف النظر عن أي اعتباراتٍ وتحدّياتٍ أخرى. إنها، في نهاية المطاف، مسألة نسبية، لكن ذلك لا ينتقص من أهمية ذلك التطور التاريخي، أعني وصول عدد معتبر من الدول المحورية إلى هذه المحطّة المتقدّمة في التاريخ الإنساني، وذلك بتبنّيهم حقوق الإنسان أولوية. حتى لو كان ذلك التطوّر التاريخي قد جرى عبر حرب دينية وثورات دامية وحربين عالميتين وتاريخ مرير من حروب الغزو والاستعمار وممارساتٍ وحشية أخرى، ففي نهاية المطاف صارت هذه القيم تشكّل تدريجيا أولوية متقدّمة في أغلبية دول الغرب، خصوصا فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان لمواطني الدولة ذاتها، كما صارت أحد المرتكزات المهمة للسياسة الخارجية لهذه الدول.

لم يكن ذلك ممكنا لولا إنجاز تاريخي آخر. أعني تشكّل عبر الزمان كتلة مجتمعية حرجة في كل دولة غربية على حدة، تؤمن بذلك قيميا، وقادرة على أن ترى في قيم حقوق الإنسان والديمقراطية عنصرا حيويا لا غنى عنه في صميم رؤيتها لنفسها ولعالمها ولمصالحها الحياتية المباشرة. ولذلك يتكوّن لدى هذه الكتلة الحرجة الحد الأدنى من التصميم والاستعداد للتضحية من أجل حماية هذه القيم، حتى لو كان ذلك الانتقاص منها يتمثّل في تعديل قانوني فرنسي، في ديسمبر/ كانون الأول الجاري، بحظر تصوير رجال الشرطة. وقد كشف لنا وصول دونالد ترامب إلى رئاسة دولة ديمقراطية راسخة مدى تعقيد الصراع الداخلي حول مكانة حقوق الإنسان وموقعها في سياسات دول الغرب، فهو صراع ديناميكي، ويتفاوت من دولة إلى أخرى، كما تلعب دورا مؤثرا، في هذا السياق، طبيعة الحزب أو الائتلاف الحاكم وقوى المعارضة الرئيسية. في المقابل، لا تشكل للأسف مسألة احترام حقوق الإنسان أولويةً لحكومات العالمين، العربي والإسلامي، سواء فيما يتعلق بحقوق شعب الدولة المعنية ذاتها أو بشعوب الدول الأخرى. وهذا لا ينفي أن حقوق الإنسان والديمقراطية هي أحد المطالب الحيوية الصاعدة بشكل متزايد للشعوب في العالم العربي، خصوصا في وقت الأزمات الكبرى، مثل الربيع العربي. وقد تشكّل أولوية دائمة لنخبةٍ محدودة العدد، ولكن يصعب القول إنها أولوية متقدّمة لشعوب المنطقة.

إحدى المفارقات المذهلة في الأسابيع الأخيرة ردّة الفعل الناقمة لكتّاب في الصحف وناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي على إيلاء بعض دوائر الحكم والرأي العام في الغرب اهتماما فائقا لمطلب الإفراج عن ثلاثة حقوقيين مصريين، من دون أن يشمل هذا الاهتمام آلافا آخرين محتجزين ظلما في السجون قبل الحقوقيين الثلاثة بسنوات. وجه المفارقة ليس فقط في أن هناك توافقا عالميا مستقرّا عليه، في أن الأولوية يجب أن تُمنح لمن يدافع عن الآخرين متجرّدا من أي مصلحة ذاتية أو سياسية أو دينية. وجه المفارقة أيضا ليس فقط في أن الغرب قد تحوّل، بين يوم وليلة، في نظر بعض الكتاب الساخطين من تجسيدٍ للشيطان الأعظم والعدو الأخطر للإسلام والمسلمين إلى «بابا نويل» المنتظر منه أن يُمارس ضغوطه من أجل الإفراج عن 60 ألف سجين! وفي تقديري أن وجه المفارقة الأهم أن أحدا لم يحاكم ما سماه، في سياق آخر، المفكر السوري برهان غليون «عطب الذات». أعني عدم وجود قوة دفع مجتمعي، في مصر وأغلبية الدول العربية، تشكل رقما يأخذه الحاكم العربي أو الغربي بالاعتبار، عندما يتّخذ قراراته ذات الصلة بحقوق الإنسان.

هذه الفجوة الهائلة بين الحالة المأساوية لحقوق الإنسان في العالم العربي، وتدنّي أولوية حماية هذه الحقوق لدى حكومات المنطقة وشعوبها ليست منفصلة عن الإجابة عن السؤال الخاص بمدى توفر الإرادة السياسية في أوروبا وأميركا للضغط من أجل احترام حقوق الإنسان في مصر. عندما تثير المنظمات الحقوقية المصرية قضايا حقوق الإنسان مع الشخصيات والأطراف الدولية ذات الصلة؛ هناك سؤال آخر موارب يفرض نفسه أحيانا، عن تقييم مدى توفر قوة دفع شعبي في مصر نحو احترام حقوق الإنسان؟ أو على الأقل نحو التوقف عن ارتكاب بعض أبشع جرائمها، مثل قتل رجال الأمن ألوف المواطنين المسالمين؟ أو تحوّل بعض المحاكمات مجازر آلية تصدر أحكام إعدام بالجملة؟ أو إخفاء الآلاف، وتعذيب آلافٍ آخرين، وسجن عشرات الألوف من الأبرياء؟

عندما أعود بالذاكرة إلى 35 عاما، حين شاركت مع آخرين في تأسيس أول منظمة معاصرة لحقوق الإنسان في مصر، فإنني أرصد بفخر كم ارتفع ويرتفع باضطراد وعي المصريين كأفراد بحقوق الإنسان، كمّا ونوعا، خصوصا بين الأجيال الجديدة. وهذا لا يعني أن الفضل في ذلك هو للمنظمات الحقوقية وحدها، فلقد لعبت العولمة دورا حيويا في هذا السياق في مصر، وكذلك في كل أرجاء العالم، فضلا عن بعض الكتاب والمفكّرين. لكن انتشار الفكرة وتعمّق الوعي بها، وتحلّق مجموعاتٍ حولها من أجل ترويجها والدفاع عنها، وكسب أنصار آخرين كل يوم لها، وتوفّر الاستعداد لدى عدد متزايد من المصريين، لدفع ثمن باهظ من أجل الدفاع عن حقوق آخرين لا يعرفونهم، وربما لا يشاركونهم آراءهم أو معتقداتهم السياسية أو الدينية، بل قد يختلفون بحدّةٍ معهم حولها، لا يكفي وحده لتحوّل حقوق الإنسان إلى قوة دفعٍ مجتمعيٍّ تسعى إلى ضمان احترام ولوٍ حتى الحد الأدنى منها. ذلك يتطلّب تشكّل تلك الكتلة المجتمعية الحرجة، وهو ما لم يحدث للأسف بعد في أي دولة عربية. يمكن القول إن تونس تشهد في السنوات العشر الأخيرة تراكما مهما في هذا الاتجاه على الرغم من هشاشته، لكن مصر شهدت، على النقيض في الفترة نفسها، إجهاضا منهجيا مبكّرا لمخاض التشكل التاريخي لهذه الكتلة. والمسؤولية التاريخية عن هذا الإجهاض لا تتحملها فقط المؤسسة العسكرية التي تولت حكم مصر عمليا منذ تنحّي الرئيس الأسبق حسني مبارك في 11 فبراير/ شباط 2011، فقد جرت عملية الإجهاض بعد أسابيع قليلة من انتفاضة يناير بمساهمةٍ متبادلة، على مدار عامين ونصف العام، من مختلف الأطراف التي ساهمت في الانتفاضة. لتبدأ بعد ذلك عملية دامية متواصلة سبع سنوات لقطع الطريق على أي إرهاصاتٍ محتملة لإعادة تشكل هذه الكتلة.

> فجوة هائلة بين الحالة المأساوية لحقوق الإنسان في العالم العربي وتدنّي أولوية حماية هذه الحقوق لدى حكومات المنطقة وشعوبها
>
> ليس من قوة دفع مجتمعي، في مصر تشكل رقماً يأخذه الحاكم العربي أو الغربي بالاعتبار، عندما يتّخذ قراراته ذات الصلة بالحقوق الإنسان

هناك بالطبع قوة دفع مجتمعي ملحوظة في مصر والعالم العربي، من أجل الدفاع عمّا قد يعتبره بعضهم إهانةً للإسلام أو رموزه المقدسة. لمسنا أحدث تجليّاتها أخيرا عندما تكرّر نشر رسوم كرتونية في فرنسا لنبي الإسلام. بصرف النظر عن تقييم مدى قدرة أي رسم كاريكاتيري علي إلحاق الأذى بدين يؤمن به مئات الملايين في أرجاء العالم، فإنه يلفت الانتباه عدم وجود أي مظهر لقوة دفع مجتمعي، من أجل حمايةٍ يحتاجها بالفعل الإسلام كدين، حين يتعرّض، في الوقت نفسه، ملايين المسلمين في الصين لقمع وحشي ضار بغرض إجبارهم على التخلي عن معتقداتهم الدينية! للأسف، لم يحدُث رد فعل يتسق مع جسامة التهديد للإسلام دينا، والمتمثل بإجبار ملايين قسرا علي نبذه. حتى ولو بردّ فعلٍ رمزي بالاحتجاج على صمت الحكومات العربية الإسلامية المتواطئ علنا، والذي بلغ تقديم دعم كبرياتها السياسي/ اللاأخلاقي الصين في الأمم المتحدة، مساندة لها في مواجهة المطالبة الجماعية من دول الغرب بإدانتها، وبالتضامن مع الأقلية المسلمة في الصين. بالطبع؛ تلقي هذه المفارقة أضواء إضافية على مدى قصور الدافع المجتمعي لحماية حقوق الإنسان في مصر والعالم العربي، حتى عندما يتعلق الأمر بأهم العوامل المؤثرة تقليديا في تشكيل وجدان الإنسان في هذه المنطقة، أي الدين.

مبكّرا جدا، لفت نظرنا الراحل محمد السيد سعيد (أحد أهم المؤسّسين النظريين لفكر حقوق الإنسان في مصر والعالم العربي عقدين) إلى وجود عقباتٍ في الثقافة التقليدية السائدة في المنطقة، تلعب دورا مؤثّرا في إعاقة تبلور قوة للدفع المجتمعي نحو احترام حقوق الإنسان، وتقدّم بذلك خدمةً مجانيةً لتغوّل النظم التسلطية في المنطقة. في مواجهة احتجاج عشرات ألوف الضحايا في مصر ودموع مئات الألوف من عائلاتهم، وتعاطف ملايين معهم، لا يستند السفاح عبد الفتاح السيسي إلى مدافع دباباته. قد تكون هي خط دفاعه الأخير، لكن خط دفاعه الأول والأقوى من دباباته هو الثقافة السياسية والدينية السائدة التي تكرّس العبودية للمستبد، وحتى لو لم يكن عادلا. وإلى أن تلتفت منابر الثقافة والفكر إلى مهمتها التاريخية المؤجّلة في هذا المجال، وتتوافق الجماعات والأحزاب السياسية الحية في مصر على برنامج حد أدنى لحقوق الإنسان، لا يبقى أمام الضحايا سوى التطلع إلى منظمات حقوق الإنسان لمخاطبة دول الغرب بشأن حالاتٍ فرديةٍ هنا وهناك من بين عشرات ألوف الضحايا. أو مراقبة الانتخابات العامة في دول الغرب بشغف، بأمل أن تأتي بحكوماتٍ أكثر اهتماما بحقوق الإنسان في مصر. أو التطلع بأمل أن تحاكم محاكم أوروبية أخرى وأميركية ضباط أمن مصريين على جرائمهم، بما قد يردع زملاءهم وكبيرهم في مصر. أو انتظار أزمة اقتصادية أو سياسية كبرى تستبدل السفاح بجنرال آخر أقلّ دموية.

(حقوقي مصري)

لبنان ومتلازمة استوكهولم

جيرار ديب

قال وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، إنّ الانهيار السياسي والاقتصادي في لبنان يشبه غرق السفينة تايتنيك، ولكن من دون موسيقى. وأضاف، في مقابلة نشرتها صحيفة لوفيغارو يوم 13 ديسمبر/ كانون الأول الحالي، إنّ «لبنان هو تايتنيك من دون أوركسترا.. اللبنانيون في حالة إنكار تام وهم يغرقون، ولا توجد حتى الموسيقى». وقابل الموقف المتشائم للوزير لودريان موقف لبناني صدر عن رئيس المجلس النيابي، نبيه برّي، إنّ «الوضع ليس مريحًا على الإطلاق، فقد دخلنا في النفق ولا أعرف كيف سنخرج منه، لقد أصبحنا في حالة يرثى لها»، فحسب رأيه، إنّ الوضع الذي وصلنا إليه يوجب الإسراع في تشكيل الحكومة، وهنا المعضلة.

هل فعلًا بات الداخل اللبناني، «الضحية»، جاهزًا للتخلّي عن الكيديات والمناكفات السياسية، ليذهب إلى تشكيل حكومةٍ تنقذ لبنان من التدهور الاقتصادي الذي وصل إليه؟ ماذا عن موضوع التدقيق الجنائي الذي يتّهم معرقلي تشكيل الحكومة بالفساد وهدر المال العام؟ وكيف سيُمَيّع، وما هي الضمانات لتطييره كي يوافق المعرقلون على إعطاء الرئيس المكلّف، سعد الحريري، فرصة تشكيل حكومة تنسجم مع طروحات فريق رئيس الجمهورية؟

وفي ما خصّ الخارج، «الجلاد»، فالأميركي والإيراني، كلاهما يستبيحان الساحة اللبنانية، ويضعان تشكيل الحكومة رهن مصالحهما، إضافة إلى عرقلتهما الدور الفرنسي ومبادرته الإنقاذية للبنان. فهل استجاب حزب الله للقرار الأميركي الداعي إلى تسليم صواريخه الدقيقة، وإعادة تموضع محازبيه في الساحة اللبنانية؟ فالجميع بات يعلم أنّ العقوبات الاقتصادية الأميركية - العربية هي بسبب تدخلات الحزب في الساحة الإقليمية، وامتلاكه الصواريخ الذكية المهدّدة أمن إسرائيل. إضافة إلى أنّ التدخلات الإيرانية عبر حزب الله في لبنان، تضع البلد أسير مراهنات الملف النووي الإيراني - الغربي، وتُدخل البلاد في لعبة المحاور، ما يزيد من جلد لبنان وعزله دوليًا.

بالعودة إلى متلازمة استوكهولم، هي مصطلح أطلقه الطبيب النفسي نيلز بيجيروت، مع انتهاء حصار استمرّ ستة أيام على أحد البنوك في استوكهولم عام 1973، واللافت أنه بعد مُضي الأيام الستة وانتهاء الاحتجاز، بدا على المخطوفين أنهم قد بنوا علاقة إيجابية مع الخاطفين. ويطبّق على لبنان مضمون هذه المتلازمة؛ ففي حين يجب على اللبنانيين الوقوف صفًا واحدًا لمواجهة جلاديهم، نراهم يتعاطفون معهم، ويساعدونهم في تسريع الانهيار، عبر الانقسام الداخلي المرتبط بالمحورين الغربي أو الإيراني ومن خلفه. يدخل سعد الحريري من بوابة تأجيج الصراع بين الرئاستين، الأولى والثالثة، فهو الذي صرّح، أكثر من مرة، عن عدم رغبته في التنحّي عن التكليف، مهما طالت الفترة. وقد تمتدّ هذه الفترة سنتين، أي المدّة المتبقية لنهاية العهد. والمطلوب في هذه المرحلة تشتيت قدرات الرئاسة الأولى على تحقيق الإنجازات. وليس الحريري وحده في المعركة الداخلية ضدّ العهد، فهناك النواب الـ 65 الذين كلّفوه وما يمثلونه من تكتلاتٍ حزبيةٍ ليست على ما يرام مع العهد، بالإضافة إلى أحزاب أخرى، في مقدمتها القوات اللبنانية، التي تنتظر سقوطه، كي تحتل الساحة المسيحية منفردة.

تنقل أوساط مقرّبة من الرئيس، نبيه بري، توجّهه إلى خوض مواجهةٍ شاملةٍ في كل الساحات والميادين، ضدّ سياسة العهد العوني التي تسعى إلى زجّه في قفص الاتهام القضائي. كما أنّ النائب السابق، وليد جنبلاط، لا يتوانى عن إعلان عدائيته للعهد، خصوصًا بعد قانون الانتخابات 2018 الذي قلّص كتلته النيابية، فضلًا عن مواضيع كثيرة شائكة بينهما، الأمر الذي جعل من جنبلاط رأس حربة في المطالبة بتنحي رئيس الجمهورية عن كرسي الرئاسة. وأمام تعاطف الداخل المعارض للعهد مع الخارج المعاقِب، تلعب فرنسا دور المنقذ للبنان، إذ دفع الوضعان، الاقتصادي والاجتماعي، اللبنانيّين، الفرنسيين إلى عقد مؤتمرين دوليين ذوي طابع إنساني لمساعدة لبنان. وهذه المساعدات هي أكثر من ضرورة، حتى لا يسقط الشعب اللبناني والكيان اللبناني بالمحظور. كي لا يقع لبنان في المحور الإيراني، يعمل الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، مدعومًا من الإتحاد الأوروبي، على قاعدة «خطة ماريشال» الأميركية عام 1945، بمبادرة إنقاذية جديّة، تكون بمثابة الفرصة الأخيرة للبنان قبل السقوط، لإخراجه من النفق المظلم. لكنّ إنجاحها يتطلّب تعاون الطبقة السياسية الحاكمة في لبنان، خصوصًا بعد فشل ثورة 17 تشرين في إزاحة هذه الطبقة تحت شعار إسقاطها «كلّن يعني كلّن». أخيرًا، يقع لبنان على طريق تقاطع المصالح، بين الجلاد والضحية، على طريقة متلازمة استوكهولم. لذا بات المطلوب إنتاج الفوضى لإعادة بنائه. هذا في حال اعتبرنا أنّ المبادرة الفرنسية - الأوروبية قد تلقى داخليًا آذانًا صاغيةً تنقذها من الجلاد الأميركي، والإيراني المتربص. مع علمنا المسبق بصعوبة نجاح تلك المبادرة، يبقى على الداخل اللبناني فرض التسويات الداخلية على قاعدة «عفا الله عمّا مضى»، لبناء عقد اجتماعي جديد. يقوم هذا العقد على قاعدة تنازل العهد عن موضوع التدقيق الجنائي، يقابله تسهيل فريق سعد الحريري، والذين حوله، في تشكيل حكومة تتبنّى مبادرة الرئيس الفرنسي.

> يتطلب إنجاح المبادرة الفرنسية تعاون الطبقة السياسية الحاكمة في لبنان، خصوصاً بعد فشل ثورة 17 تشرين في إزاحة هذه الطبقة

أمام هذا العقد الاجتماعي المطروح، تبقى العقدة الرئيسية في الملف اللبناني، حزب الله وتسليم صواريخه الدقيقة، ودخوله الحكومة. في المقابل ماذا سيكون الموقف الأميركي، سيما أنّ إدارة الرئيس بايدن قد تكون متشدّدة في موقفها من الحزب، على غرار الإدارات السابقة؟

(كاتب وأستاذ جامعي لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads